



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة المالية

الدورة السابعة والتسعون بعد المائة

روما، 30-31 أكتوبر/تشرين الأول 2023

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Lutz Hoffman

مدير المراجعة الخارجية

برنامج الأغذية العالمي

البريد الإلكتروني: Lutz.Hoffman@wfp.org

الموجز

◀ يسرّ رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof) أن يقدم "خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي".

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

◀ هذه الوثيقة مقدّمة للعلم.

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 13 – 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2023/5-C/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

للفترة من يوليو/تموز 2023 إلى يونيو/حزيران 2024

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة R. Schnell

نائبة مدير المراجعة الخارجية

بريد إلكتروني: runa.schnell@wfp.org

السيد L. Hoffmann

مدير المراجعة الخارجية

بريد إلكتروني: lutz.hoffmann@wfp.org



B u n d e s
rechnungshof

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي
للفترة من يوليو/تموز 2023 إلى يونيو/حزيران 2024

جدول المحتويات

4	أولاً- تمهيد
4	ثانياً- الولاية والمسؤوليات
4	ثالثاً- هدف المراجعة ونطاقها
5	رابعاً- تقرير المراجعة والجدول الزمني
6	خامساً- مجالات المراجعة
8	الملحق الأول
9	الملحق الثاني

أولاً- تمهيد

عَيّن المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، بموجب قراره EB.2/4/2021، المؤرخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، رئيس ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني (Bundesrechnungshof) مراجعاً خارجياً للقيام بمراجعة حسابات البرنامج لمدة ست سنوات للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 وفقاً للمادة 1-14 من النظام المالي للبرنامج. وتعرض هذه الوثيقة خطة عملنا السنوية لمراجعة الحسابات للدورة من 1 يوليو/تموز 2023 إلى 30 يونيو/حزيران 2024 التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم.

ثانياً- الولاية والمسؤوليات

ترد ولاية مراجع الحسابات الخارجي في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه. وتشمل اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي الدعوة إلى تقديم الطلبات، إلى جانب عرض خدمات مراجع الحسابات الخارجي - ولا سيما العرض التقني المفصّل.

وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في إجراء مراجعة للحسابات وفقاً للمعايير الموحدة لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في ملحق النظام المالي للبرنامج (المادة 3-14 من النظام المالي). ويجوز لمراجع الحسابات الخارجي إبداء ملاحظاته بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة البرنامج وتسييره بصفة عامة (المادة 4-14 من النظام المالي).

والمدير التنفيذي للبرنامج مسؤول مسؤولية كاملة أمام المجلس التنفيذي في ما يتعلق بالإدارة المالية لأنشطة البرنامج ويخضع لمسئولته (المادة 3-1 من النظام المالي). ويُقدم المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي كشوفاً مالية سنوية بشأن أموال البرنامج، بما في ذلك صناديقه وحساباته (المادة 1-13 من النظام المالي) للموافقة عليها. ويُصدق المدير التنفيذي على الكشوف المالية ويقدمها، في موعد أقصاه 31 مارس/آذار التالي لنهاية كل فترة مالية، إلى مراجع الحسابات الخارجي لفحصها وإبداء الرأي بشأنها (المادة 3-13 من النظام المالي). وتُعد الكشوف المالية للبرنامج وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المادة 1-13 من النظام المالي). وتقع على المدير التنفيذي المسؤولية عن وضع ضوابط داخلية، بما في ذلك المراجعة الداخلية والتحقق، لضمان استخدام موارد البرنامج بفعالية وبكفاءة، وحماية أصوله.

ووفقاً لملحق النظام المالي للبرنامج، يتعيّن على المدير التنفيذي أن يكفل لمراجع الحسابات الخارجي والعاملين معه حرية الاطلاع، في جميع الأوقات المناسبة، على جميع دفاتر الحسابات والسجلات والوثائق الأخرى التي يرى مراجع الحسابات الخارجي أنها ضرورية للقيام بالمراجعة.

ثالثاً- هدف المراجعة ونطاقها

المراجعة المالية

من خلال مراجعتنا المالية، سنقيّم ما إذا كانت الكشوف المالية للبرنامج تُعبر بأمانة عن المركز المالي للبرنامج في 31 ديسمبر/كانون الأول من عام 2023 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وما إذا كانت أُعدت وفقاً للمبادئ التوجيهية والسياسات المحاسبية ذات الصلة المطبقة على نحو يتسق مع ما كان مطبقاً في الفترة المالية السابقة.

ونحن نقوم بتخطيط وإعداد وإجراء مراجعتنا وتقديم تقرير عنها وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. وتُطبق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات وإطار التصريحات المهنية الخاص بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

وتُلزمتنا المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والحصول على تأكيدات معقولة بأن الكشوف المالية خالية من أي أخطاء جوهرية.¹ ونمتثل للمتطلبات الأخلاقية المحددة في المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.²

وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع التدليس وكشفه على عاتق المكلفين بإدارة الكيان وتسييره. وتشمل الرقابة التي يُجريها المكلفون بالإدارة النظر في إمكانية تجاوز الضوابط أو أي تأثير غير ملائم آخر على عملية الإبلاغ المالي. وبالنظر إلى القيود المتأصلة في مراجعة الحسابات، يكمن الخطر الذي لا يمكن تجنبه في احتمال عدم الكشف عن بعض الأخطاء الجوهرية في الكشوف المالية، حتى وإن كانت المراجعة قد خططت ونُفذت على الوجه السليم وفقا للمعايير المحاسبية لمراجعة الحسابات.³

وتُطبق نهجا في المراجعة على أساس المخاطر.⁴ ونأخذ في الحسبان أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تنطوي على قدر كبير من المخاطر المتأصلة بسبب طبيعة عمليات البرنامج الرئيسية ومواقعها، وهيكله المتسم بقدر كبير من اللامركزية، مما يعطي للمسؤولين على المستوى القطري قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي.

وسنواصل تقييم مواطن القوة والضعف في الضوابط في النظم المالية للبرنامج لتحديد احتمال حدوث أخطاء جوهرية. وسُساعدنا نتائج هذا التقييم للمخاطر على تحديد مستوى أدلة المراجعة اللازمة لدعم رأي مراجع الحسابات، وتركيز الجهود على معالجة المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، وتحسين فعالية اختبار المراجعة من حيث التكلفة.

مراجعة الأداء

عملا بالمادة 14-4 من النظام المالي، سنقدم ملاحظات بشأن إدارة البرنامج وتنظيمه. وسيركز هذا الجزء من المراجعة على الاقتصاد والكفاءة والفعالية بما يتماشى مع المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.⁵

رابعاً- تقرير المراجعة والجدول الزمني

سنصدر تقرير المراجعة للدورة السنوية للمجلس التنفيذي في يونيو/حزيران 2024. وسيتضمن تقرير المراجعة رأي مراجع الحسابات الخارجي في الكشوف المالية لعام 2023، وسيمكن المجلس التنفيذي من الموافقة عليها. وسيتضمن تقرير المراجعة، إلى جانب رأي مراقب الحسابات الخارجي، نتائج المراجعة المالية ومراجعة الأداء الخاصة بنا.

وسُنجري زيارات مراجعة إلى مقر البرنامج في الفترة من سبتمبر/أيلول 2023 إلى أبريل/نيسان 2024 بحسب الضرورة لتنفيذ إجراءات متعلقة بالمراجعة المالية ومراجعة الأداء في الموقع. وسيتم تنسيق التفاصيل مع البرنامج.

وسُنجري زيارات مراجعة إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في الفترة من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وترد قائمة بالزيارات المخطط لها في الملحق الثاني.

وفي ما يتعلق بالمادة 13-3 من النظام المالي التي تُعرّف تصديق المدير التنفيذي بأنه بداية مراجعة الكشوف المالية وتكوين رأي، فإننا نواصل المراجعة المالية بعد تاريخ التصديق ما دامت ضرورية لممارسة حكمنا المهني لتكوين رأينا على أسس متينة.

¹ المعيار 200 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات "الهدف العام لمراجع الحسابات المستقل، وإجراء مراجعة الحسابات وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات".

² المعيار 130 من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمعيار 140 إدارة الجودة للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

³ المعيار 240 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات "مسؤولية مراجع الحسابات المتعلقة بالتدليس في مراجعة الكشوف المالية".

⁴ المعيار 315 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات "تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم الكيان وبيئته".

⁵ المعيار 300 من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات "مبادئ مراجعة الأداء" والمعيار 3000 "معايير مراجعة الأداء".

خامسا- مجالات المراجعة

المراجعة المالية

أجرينا تحليلاً أولياً لبيئة الرقابة الداخلية في البرنامج. ويبين التحليل أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تتطوي على قدر كبير من المخاطر المتأصلة بسبب عمليات البرنامج في جميع أنحاء العالم، مما يؤدي إلى هيكل يتسم بقدر كبير من اللامركزية يمنح المديرين على المستوى القطري درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي.

واستناداً إلى تقييمنا الأولي للمخاطر، نزمع التركيز على مجالات المراجعة التالية:

- قوائم الجرد وتوزيع السلع الغذائية؛
- التحويلات الموزعة القائمة على النقد؛
- إدارة الشركاء المتعاونين؛
- استحقاقات الموظفين؛
- إثبات المساهمات الطوعية.

وفي هذه المجالات، سنجري اختبارات موضوعية واختبارات للضوابط. وبصرف النظر عن مجالات التركيز، سترجع جميع البنود المادية.

ويعتمد البرنامج اعتماداً كبيراً على نظم المعلومات. ويتسم نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ونجز 2) بأهميته الكبيرة في حفظ السجلات المحاسبية وإعداد الكشوف المالية.

وسنحدد إجراءات المراجعة والتأكدات المطلوبة بشأن فئات المعاملات وأرصدة الحسابات للسنة المالية 2023 وفي نهاية عام 2023. وفي ما يتعلق ببعض المخاطر، قد نحكم بأنه من غير الممكن أو من غير العملي الحصول على أدلة مراجعة كافية مناسبة من خلال الإجراءات الموضوعية فقط. وترتبط الضوابط التي يفرضها البرنامج، على هذه المخاطر بالمراجعة، وسنقوم ببلورة فهم لتلك الضوابط وسنقوم بكيفية وضع البرنامج لتقديراته المحاسبية، ولا سيما في مجال الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين المستندة إلى افتراضات ائتمانية. وسنركز على هذه الالتزامات وسنتواصل مع الخبير الائتماني بشأنها.

مراجعة الأداء

كما أشرنا أعلاه، سنقدم ملاحظات بشأن إدارة البرنامج وتسييره. وسنركز، في مراجعتنا لعام 2023، على مسألتنا تفويض السلطة (الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة)، والخدمات الاستشارية (المقدمة من الشركات التجارية والاستشاريين الأفراد). ويعرض الملحق الأول قائمة بمجالات مراجعات الأداء السابقة في ما بين عامي 2016 و2022.

وعلى أساس استقلالنا ومسؤوليتنا الوحيدة عن المراجعة، فإننا نحتفظ بالحق في مراجعة أي موضوع أو مجال إضافي من أنشطة البرنامج، بحسب ما نراه ضرورياً في سياق مراجعتنا وممارسة حكمنا المهني في مجال المراجعة.

تفويض السلطة

يعد تفويض السلطة جزءاً لا يتجزأ من إدارة البرنامج وتنظيمه. وتعتبر الأدوار والمسؤوليات وأوجه المساءلة الواضحة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمنظمة. وسيكون الهدف من المراجعة تقييم ما إذا كان البرنامج قد نظم سلطته المستلمة والمفوضة إلى كبار المديرين بطريقة شفافة وملائمة من أجل التنفيذ الفعال لأنشطته التنظيمية والتشغيلية مع ضمان المسؤولية والمساءلة.

وفي ما يلي مجالات المراجعة الرئيسية:

- إطار تفويض السلطة؛
- ممارسة السلطات المفوضة والمفوضة على الصعيد الفرعي؛
- تنفيذ السلطات في نظم تكنولوجيا المعلومات؛
- إعداد التقارير والرقابة.

الخدمات الاستشارية

يتمتع البرنامج بخيارين للحصول على الخدمات الاستشارية:

- منح عقد خدمات استشارية تجارية تنظمه قواعد الشراء.
 - تعيين استشاري من الأفراد وفقا للقواعد والإجراءات الخاصة بإدارة الموارد البشرية.
- وفي عام 2022، بلغت قيمة الخدمات الاستشارية التجارية 210 ملايين دولار أمريكي. وبلغت نفقات الاستشاريين الدوليين (الأتعاب) 169.4 مليون دولار أمريكي، وعمليات سفرهم 54.5 مليون دولار أمريكي. إن الهدف من المراجعة هو تقييم ما إذا كان استخدام البرنامج للخدمات الاستشارية ممثلا واقتصاديا وفعالاً وكفواً.

وفي ما يلي مجالات المراجعة الرئيسية:

- الإطار التنظيمي للخدمات الاستشارية؛
- تقييم الاحتياجات للخدمات الاستشارية؛
- عمليات المناقصة لمنح عقود الخدمات الاستشارية التجارية. عملية الاختيار لتعيين الاستشاريين من الأفراد؛
- استخدام نتائج الخدمات الاستشارية؛
- تسجيل نفقات الخدمات الاستشارية.

الزيارات الميدانية

تُنفذ المكاتب القطرية ولاية البرنامج من خلال تقديم المساعدة الغذائية والاستجابة للأزمات. ويعمل أكثر من 87 في المائة من موظفي البرنامج في المكاتب القطرية. ولذلك فإن الزيارات إلى المكاتب القطرية حاسمة الأهمية لعمليات المراجعة. ومعاييرنا لزيارة المكاتب القطرية هي تقييمنا الأولي للمخاطر المالية، وحجم الميزانية، ومتى كانت آخر زيارة أجراها مراجع الحسابات الخارجي.

ويعمل البرنامج في عدد من البلدان حيث الأوضاع الأمنية غير مستقرة. وبالنظر إلى المخاطر الأمنية، قد يكون من المحبذ إلغاء الزيارات المقررة بالفعل.

وترد في الملحق الثاني قائمة بالمكاتب القطرية التي نعتزم زيارتها في دورة المراجعة الحالية. ويمكن إدراج الملاحظات الشاملة خلال زيارتنا الميدانية للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في تقرير المراجعة.

الملحق الأول

مواضيع مراجعات الأداء المختارة للسنة المالية 2023 وملخص مواضيع المراجعة المختارة للسنوات السابقة

2023	2022-2016
<ul style="list-style-type: none"> • تفويض السلطة • خدمات استشارية 	<ul style="list-style-type: none"> • استعراض اللامركزية • التغييرات في الموارد البشرية • الخسائر المتصلة بالإمدادات الغذائية • زيادة الموارد أثناء عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ • ميزانيات الحوافز القطرية • منع التدليس وكشفه والمعاقبة عليه • خدمات النقل الجوي • حافظة العقارات • المبادرات المؤسسية الحاسمة • إدارة المعلومات المتعلقة بالمستفيدين • الرقابة الإدارية • الشركاء المتعاونون • خدمات الدعم • إدارة الوفود

الملحق الثاني

المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التي ستجري زيارتها لأغراض عملية المراجعة لعام 2023

• داكار	المكاتب الإقليمية
• نيروبي	
• بنما	
• بوروندي	المكاتب القطرية
• الكامرون	
• كولومبيا	
• إثيوبيا	
• كينيا	
• نيجيريا	